

مؤتمر الفيديو للمستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2021

قرار

على الرغم من أن أعداد الإصابات الحديثة بفيروس سارس-كوف-2 (كورونا) تراجعت سرعتها في الأيام القليلة الماضية، إلا أننا حاليًا في مرحلة حرجة جدًا من الجائحة.

قام العلماء والمتخصصين الآخرين في لجنة الخبراء التابعة للحكومة الاتحادية بتصنيف متحور الفيروس الجديد "أوميكرون" في البيان الأول لهم الصادر بإجماع الآراء، إذ وجد الخبراء والخبيرات البالغ عددهم 19 شخصًا أن المتحور الجديد ينتقل من شخص لآخر بسرعة وسهولة أكبر بكثير. وقد لوحظ في دول أخرى أن أعداد المصابين تتضاعف في غضون يومين إلى ثلاثة أيام، وتلك تعتبر سرعة انتشار غير مسبوقة. كما إن المتحور الجديد من الفيروس يقوض ما حصل عليه الأشخاص بالفعل من حماية من العدوى، ويستطيع بهذا الشكل إصابة أعداد أكثر بكثير من الناس خلال فترة قصيرة جدًا، وإقحام الحاصلين على التطعيم والمتعافين بصورة أكبر في تفشي المرض. قد يؤدي ذلك إلى تفاقم انفجاري لانتشار العدوى.

يشير العلماء والعالمات في لجنة الخبراء إلى أن الدراسات الأولى أظهرت أن الوقاية التي يوفرها التطعيم ضد متحور أوميكرون تتراجع بسرعة، وأن الإصابات لدى الأشخاص المحصنين ضد المرض تأتي مصحوبة بأعراض مرضية. كما تظهر الدراسات المختلفة وجود حماية مناعية جيدة بعد التطعيم بالجرعة المنشطة (أو الجرعة التعزيزية) من لقاحات الرنا المرسال المتوفرة حاليًا (مودرنا وبيونتك). لذا، فمن المحمود أن الحكومة الاتحادية والولايات قاموا في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني بإطلاق حملة تطعيمات واسعة النطاق مباشرة مع صدور توصية اللجنة الدائمة للتطعيم لدى معهد روبرت كوخ بشأن التطعيم بالجرعة المنشطة للبالغين فوق 18 عامًا. وسوف يتحقق هدف الحملة المتمثل في إجراء ثلاثين مليون تطعيم بحلول نهاية العام الحالي.

بيد أنه وبالنظر إلى الثغرة التطعيمية الواسعة نسبيًا في ألمانيا والموجودة بشكل خاص في صفوف البالغين، فمن المتوقع أن يؤدي أوميكرون إلى ارتفاع العبء المرضي بصورة كبيرة جدًا. وقد بلغت المستشفيات الآن بالفعل في مناطق مختلفة من ألمانيا حدودها الاستيعابية، حيث يستلزم الأمر نقل المرضى والمريضات إلى مستشفيات في مناطق أخرى ويتعين إرجاء العمليات الجراحية غير الضرورية والملحة. إن أعباء مهام العمل الملقاة على عاتق الأطباء والطبيبات، والعاملون والعاملات بالرعاية الصحية، وغيرهم من موظفي المستشفيات منذ شهور تستنفذ، بل وتفوق حدود قدراتهم على التحمل.

علاوة على ذلك، فإن الارتفاع الشديد في أعداد الإصابات وما يتبعه من تداعيات قد يصل إلى حد يعيق أداء البنية التحتية الحرجة (من ضمنها المستشفيات والشرطة والمطافئ والإسعاف والاتصالات والإمداد بالكهرباء والمياه وكذلك الخدمات اللوجستية ذات الصلة).

وعليه، فإنه بالإمر الملح أن يقوم المزيد من المواطنين والمواطنات بتلقي التطعيم. لذا، ينبغي تكثيف حملة التطعيمات بشكل واضح. يدور الأمر في المقام الأول حول التطعيم بالجرعة المنشطة، ولكن أيضًا حول التطعيم بالجرعتين الأولى والثانية من اللقاح، لا سيما لكبار السن والأشخاص الآخرين المعروف تعرضهم بصورة خاصة لخطر الإصابة الوخيمة بكوفيد-19.

يتوجه المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالشكر إلى الغالبية العظمى من المواطنين والمواطنات على ما تحلوا به من سلوك مسؤول، مدركين أن طول مدة الجائحة ومتحور الفيروس الجديد أوميكرون يشكلان تحديًا كبيرًا وعبئًا غير مقبول على المجتمع برمته. ويهيئون بالمواطنين والمواطنات التكاتف في مواجهة هذا التحدي ومكافحة انتشار الفيروس. يقتضي ذلك مرة أخرى الحد بوضوح من الاختلاطات بالأشخاص الآخرين. بعدما كان هذا الأمر مقتصرًا حتى الآن بصفة خاصة على المواطنين والمواطنات غير الحاصلين على التطعيم، إلا أنه أصبح بسبب متحور الفيروس أوميكرون ينطبق مرة أخرى بشكل أكثر شدة على الحاصلين على التطعيم والمتعافين أيضًا. لتقليل خطر الإصابة غير الملحوظة بالعدوى، ينبغي وبشكل ملح إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة عند الالتقاء في الإطار المسموح به.

انطلاقًا من الوضع الحالي، اتفق المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1- يناشد المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات المواطنين والمواطنات الذين لم يحصلوا بعد على الجرعة المنشطة من اللقاح (الجرعة المعززة) القيام بذلك بأسرع شكل ممكن. ينصح الخبراء والخبيرات بكل وضوح بعدم التأخر في تلقي التطعيم وانتظار وجود لقاح تم تكييفه على متحور أوميكرون. الأشخاص الذين لم يتلقوا التطعيم بعد مطالبون الآن أيضًا وبشكل عاجل بتحديد موعد لتلقي الجرعة الأولى والثانية من التطعيم لحماية أنفسهم والآخرين. بالإضافة إلى لقاحات الرنا المرسال والناقلات المستخدمة حتى الآن، يتوفر لدينا اليوم بلقاح نوفافاكس أيضًا لقاح قائم على البروتين ومرخص من قبل الوكالة الأوروبية للأدوية. يعقد المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات آملًا وتطلعات على هذا العرض، راجين أن يقوم المزيد من الأشخاص بتلقي التطعيم في أقرب وقت ممكن وتقديم مساهمة تضامنية في التغلب على الجائحة بهذا الشكل.

2- تطلب الحكومة الاتحادية والولايات من مقدمي الخدمات (الأطباء والطبيبات والصيديات إلخ) المخولين لإجراء تطعيمات كوفيد-19 بالمشاركة قدر المستطاع في حملة التطعيمات. سوف يتم مواصلة حملة التطعيمات خلال أيام عيد الميلاد، وفي الفترة بين عيد الميلاد ونهاية العام، وفي آخر أيام العام أيضًا. يتقدم المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالشكر الخاص لكل العاملين والعاملات بالقطاع الصحي على ما يبذلونه من مجهودات في مكافحة جائحة كوفيد. تكتسي الجرعة المنشطة أهمية بالغة لاسيما في الوقت الحالي. ترمي الحكومة الاتحادية والولايات إلى الوصول إلى 30 مليون تطعيم إضافي (تطعيم بالجرعة المنشطة والجرعتين الأولى والثانية) حتى نهاية شهر يناير/ كانون الثاني 2022. وسوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات باستنفاد كافة القدرات المتاحة للتطعيم ومواصلة توسيع تلك القدرات عند الحاجة. ينبغي أن تكون إمكانية الحصول على التطعيم متوفرة بشكل سريع ويسير.

3- يثمن المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الترخيص بالتطعيم الآن للأطفال ما بين 5 أعوام و11 عامًا والتوصية الصادرة عن اللجنة الدائمة للتطعيم التابعة لمعهد روبرت كوخ بتطعيم الأطفال ما بين 5 أعوام و11 عامًا. ما لم يكن هذا قد تم بالفعل، ستقوم الحكومة الاتحادية

والولايات بتقديم عروض خاصة لتطعيم الأطفال وتوسيع تلك العروض لتوفير إمكانيات ميسرة لهم للحصول على التطعيم. وتهييب في الوقت ذاته بأطباء وطبيبات الأطفال بالمساهمة في التوعية والتعريف بالتطعيم وفي حملة التطعيمات.

4- إن ظهور متحور أوميكرون يزيد من إلحاح ما تم التطرق إليه في القرار الصادر في 2 ديسمبر/ كانون الأول بشأن النظر في فرض **التطعيم الإلزامي العام** اعتبارًا من فبراير/ شباط 2022. ترحو الولايات البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) والحكومة الاتحادية المضي قدمًا في اتخاذ الإعدادات اللازمة لذلك بسرعة، وتقديم خطة زمنية في وقت قريب.

5- تحت الحكومة الاتحادية والولايات مشغلي مؤسسات البنية التحتية الحرجة على مراجعة مخططاتها التشغيلية الخاصة بالجوائح دون تواني، وتعديلها لتتناسب مع الأوضاع الحالية وضمان قابليتها للتطبيق العاجل. تكفل الحكومة الاتحادية والولايات تنفيذ تلك الخطوات فيما يتعلق بمؤسسات البنية التحتية الحرجة التي يديرها القطاع العام. وستقوم بالتواصل بشكل مستمر فيما يتعلق بهذا الصدد والتعاون مع المشغلين بشكل وثيق من أجل إعداد البنية التحتية الحرجة لمواجهة تحديات متحور أوميكرون. تضمن الولايات ذلك في تنسيق وثيق مع الحكومة الاتحادية؛ وستقدم وحدة إدارة الأزمات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات والتي تم تشكيلها حديثًا الدعم في هذا الشأن. تربط الحكومة الاتحادية والولايات بمشغلي مؤسسات البنية التحتية الحرجة من القطاعين الخاص والعام حوارات سيتم تكثيفها مجددًا بالنظر إلى الأوضاع المقبلة.

6- ينتقل الفيروس من شخص لآخر عن طريق الاختلاط. لقد أثبتت القيود واسعة النطاق المفروضة على اختلاطات الأشخاص غير الحاصلين على التطعيم والسارية في ألمانيا منذ بضعة أسابيع جدواها. مازالت تلك القيود على الاختلاطات لازمة للحيلولة دون انتشار الفيروس أو على الأقل الإبطاء من سرعته، لذا فإنها ستواصل سريانها على النحو التالي: ستبقى إمكانية الدخول إلى المرافق والفعاليات في المجالين الثقافي والترفيهي (دور السينما والمسارح والمطاعم إلخ) وكذلك متاجر التجزئة (باستثناء محال بيع المستلزمات اليومية) مقتصرة في جميع أنحاء البلاد على الحاصلين على التطعيم والمتعافين فحسب (2G) وذلك بغض النظر عن معدلات الإصابة. يمكن بالإضافة إلى ذلك فرض إلزام بتقديم نتيجة لاختبار تشخيصي مجرى حديثاً (2GPlus). تسري استثناءات من تلك القاعدة على الأشخاص الذين لا يمكن لهم الحصول على التطعيم والأشخاص الذين لم تصدر بشأنهم توصيات عامة بالتطعيم. ويمكن علاوة على ذلك تحديد استثناءات للأطفال واليافعين حتى سن 18 عامًا. سيتم الإشراف بشكل صارم على الالتزام بالقواعد السارية. بالنظر إلى الاجتماعات الخاصة التي تتم في أماكن مغلقة أو في الهواء الطلق والتي يشارك فيها أشخاص من غير الحاصلين على التطعيم أو المتعافين فيستمر سريان التالي: لا يسمح بالتقاء غير أفراد الأسرة المعيشية الخاصة مع ما لا يزيد عن شخصين من أفراد أسرة معيشية أخرى. لا يتم احتساب الأطفال حتى إتمام عامهم الرابع عشر. يعتبر الأزواج وشركاء الحياة والشركاء في علاقة رسمية غير قائمة على الزواج أسرًا معيشية حتى إذا لم يكن لهم سكن مشترك. لا يُسمح فضلاً عن ذلك للأشخاص غير الحاصلين على التطعيم بالعمل في محال العمل إلا إذا خضعوا لاختبار تشخيصي في اليوم ذاته. يبقى استخدام وسائل المواصلات العامة والقطارات المحلية وقطارات المسافات الطويلة مرهونًا بالنسبة لغير الحاصلين على التطعيم بإجراء اختبار تشخيصي في اليوم ذاته.

7- يستوجب كبح جماح الموجة الجديدة التي يتسبب فيها متحور أوميكرون فرض المزيد من القيود على الاختلاطات أيضاً للحاصلين على التطعيم والمتعافين. لا يسعنا في ظل الأوضاع الحالية تحمل المسؤولية عن السماح على وجه الخصوص باحتفالات نهاية العام التي يشارك فيها عدد كبير من الأفراد. ومن ثم، فلا يُسمح اعتباراً من 28 ديسمبر/ كانون الأول 2021 على أبعد تقدير في الاجتماعات الخاصة للحاصلين على التطعيم أو المتعافين إلا بحضور 10 أفراد كحد أقصى. يتم استثناء الأطفال الذين لم يتموا عامهم الرابع عشر من ذلك. بمجرد مشاركة شخص واحد من غير الحاصلين على التطعيم في الاجتماع، تطبق قيود الاختلاطات السارية على غير الحاصلين على التطعيم، ألا وهي قصر الالتقاء على أفراد الأسرة المعيشية الخاصة مع ما لا يزيد عن شخصين من أفراد أسرة معيشية أخرى.

8- يرجو المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات المواطنين والمواطنات الاحتفال بأيام عيد الميلاد على نحو يتسم بالمسؤولية. يتعين على الأشخاص الاضطلاع بالمسؤولية الذاتية نحو تقليص أعداد الاختلاطات التي تتم في إطار الاحتفالات العائلية والالتزام بالقواعد السارية بشأن الحفاظ على المسافة الفاصلة. كما يتعين أن تكون تدابير النظافة الصحية وارتداء الأقنعة والتهوية المنتظمة أموراً بديهية. ينبغي كذلك استخدام تطبيق التحذير من كورونا. يحث المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات المواطنين والمواطنات على إجراء الاختبارات التشخيصية قبل الالتقاء بأفراد الأسرة الآخرين أو الأصدقاء أو الأقارب لحماية الأشخاص في محيطهم المباشر. بهذا الشكل يتسنى الاحتفال بعيد الميلاد معاً وبشكل آمن.

9- يُنصح كذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية من باب الاحتياط - للأشخاص الحاصلين على التطعيم أيضاً - في كافة الاجتماعات التي يلتقي فيها أشخاص عديدون من خارج إطار الأسرة المعيشية الخاصة، وذلك بصرف النظر عن احتفالات عيد الميلاد ونهاية العام. يسري هذا بصفة خاصة على الاجتماع بكبار السن.

10- يُدكّر المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بما تم الاتفاق عليه من حظر للاحتشاد والتجمعات في آخر أيام العام الجاري وفي يوم رأس العام الجديد، وكذلك حظر استخدام الألعاب النارية في ميادين تحددها البلديات لكونها جاذبة للجماهير. يُحظر في هذا العام عمومًا بيع الألعاب النارية قبل احتفالات نهاية العام. كما يُوصى عمومًا وبشكل ملح بعدم استخدام الألعاب النارية للاحتفال برأس العام، وذلك أيضًا بالنظر إلى ارتفاع خطورة الإصابات البدنية والعبء الهائل الملحق حاليًا بالفعل على عاتق النظام الصحي.

11- في الولايات التي قامت بالاستفادة من بند تنظيم الولايات لفتح المرافق، سيتم اعتبارًا من موعد أقصاه 28 ديسمبر/ كانون الأول 2021 إغلاق الأندية الليلية ومحال الرقص الموجودة في أماكن مغلقة وحظر فعاليات الرقص.

12- تقام الفعاليات الكبرى المتخطية للحدود الإقليمية اعتباراً من موعد أقصاه 28 ديسمبر/ كانون الأول 2021 دون جمهور.

13- تستمر المعونة الرابعة لتخطي الأزمة (Überbrückungshilfe IV) في توفير الدعم المالي للشركات المتضررة من تدابير الوقاية من كورونا. يتعين مد فترة سريان الدعم المقدم للحالات الحرجة بما في ذلك القواعد الخاصة لقطاع الفعاليات، وصندوق الحكومة الاتحادية الخاص للمعارض، وصندوق الحكومة الاتحادية الخاص للفعاليات الثقافية، وبرنامج مساعدات كورونا للرياضات الاحترافية، والبرنامج الخاص لبنك الائتمان لإعادة الإعمار. ستواصل الحكومة الاتحادية والولايات متابعة التطورات ومناقشة التعديلات التي قد تكون لازمة لتكييف الدعم الاقتصادي عليها. من وجهة نظر الولايات يتعين أخذ الاحتياجات الخاصة للشركات التابعة للبلديات ولاقتصاد القطاع الثقافي وقطاع الفعاليات وكذلك الشركات العاملة في مجال صناعة الألعاب النارية بعين الاعتبار. يتم صرف الدعم الاقتصادي بمعرفة الولايات.

14- تماشياً مع نهج القرار الصادر 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تعد كافة التدابير سائلة الذكر بمثابة اتفاق على حد أدنى للمعايير الموحدة في جميع أنحاء البلاد. يستمر سريان القرارات المعمول بها والصادرة عن الحكومة الاتحادية والولايات، ما لم يتضمن هذا القرار تعليمات مخالفة.

15- سيقوم المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالاجتماع مجدداً في تاريخ 7 يناير/ كانون الثاني 2022 للتباحث بشأن الأوضاع. يطلب المستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات من لجنة الخبراء مواصلة صياغة توصياتهم إعداداً لهذا الاجتماع. ستقوم الحكومة الاتحادية على هذا الأساس بعرض مخطط يحدد التدابير الإضافية التي قد تكون لازمة لكبح انتشار متحور أوميكرون. ينبغي في الوقت ذاته إعداد التعديلات اللازمة لتكييف الدعم الاقتصادي للقطاعات المتضررة.

بيان للمحضر من ولاية بادن-فورتمبيرغ وولاية ساكسونيا الحرة:

1. ترى ولاية بادن-فورتمبيرغ وولاية ساكسونيا الحرة أن مدى القرارات التي تم إصدارها اليوم في مؤتمر الفيديو للمستشار الاتحادي ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية ليس كافياً، فهي لا تكفل ما يلزم من القدرة

على التصرف للتفاعل بسرعة مع الأوضاع متزايدة الحدة التي تنبأت بها لجنة الخبراء العلمية في بيانها الصادر في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

2. تدعو ولاية بادن-فورتمبيرغ وولاية ساكسونيا الحرة الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي إلى تهيئة الشروط القانونية اللازمة لإتاحة كافة التدابير المتضمنة في المادة 28 أ الفقرة 1 من قانون الحماية من العدوى، وذلك على أسرع نحو ممكن. تحقيقاً لذلك، فإنه بالنظر إلى الانتشار الأسي لمتحور أوميكرون من اللازم من وجهة نظر ولاية بادن-فورتمبيرغ أن يقوم البرلمان الاتحادي بشكل عاجل بإقرار الوضع الوبائي على المستوى الوطني.